

[الأصل: بالفرنسية]

## بيان المؤهلات

بيان مقدم وفقا للفقرة 4 من المادة 36 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرة 6 من قرار جمعية الدول الأطراف بشأن إجراءات ترشيح وانتخاب القضاة للمحكمة الجنائية الدولية (ICC ASP / 3 / Res.6).

وتشير هذه الوثيقة إلى القرار الذي اتخذته مكتب الجمعية في 18 كانون الأول/ديسمبر 2019 لتحديد فترة تقديم المرشحين لانتخاب ستة قضاة في المحكمة الجنائية الدولية، وفقاً للمادة 36 من نظام روما الأساسي والقرار ICC-ASP / 3 / Res.6، بصيغته المعدلة بالقرارات ICC-ASP / 5 / Res.5، ICC-ASP / 12 / Res.8، المرفق الثاني، ICC-ASP / 14 / Res.4 على التوالي.

والغرض من البيان هو مرافقة ترشيح لانتخاب قضاة للمحكمة الجنائية الدولية، على القائمة ألف، وأن يكون بمثابة وثيقة تفصيلية تبين أن لَدَي الصفات المنصوص عليها في الفقرة 3 من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

وبصفتي مواطنة من دولة السنغال، أول دولة صدقت على نظام روما الأساسي، من دواعي الشرف والالتزام أن أقدم ترشيحي للانتخابات القادمة لتعيين قضاة في المحكمة الجنائية الدولية.

ولدي تكوين في مجال القانون والحقوق وأتحدث وأكتب اللغة الفرنسية بطلاقة، وهي اللغة الرسمية ولغة العمل في بلدي، وأنا حاصلة على درجة الماجستير في العلوم القانونية (شعبة القانون الخاص) من كلية الحقوق بجامعة الشيخ أنتا ديوب داكار (آب/أغسطس 1992). ثم اجتزت اختبار القبول في المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء (ENAM) في السنغال حيث تابعت التدريب الأولي (كانون الثاني/يناير 1994 - آب/أغسطس 1995) للحصول على الشهادة التي تسمح لي بالالتحاق بمهنة القضاء.

وبعد أداء القسم «بأن أقوم بواجباتي كقاضية بشكل صحيح وبإخلاص، وممارستها بكل حياد بما يتفق مع الدستور وقوانين الجمهورية ... ومراعاة واجبات التحفظ والشرف والنزاهة التي تفرضها هذه الوظائف في جميع الأحوال» وفي نهاية تدريبي لمدة سنتين، تم تعييني وكيلة للمدعي العام وعُينت في النيابة العامة في المحكمة الإقليمية لداكار، وهي أهم نيابة عامة في البلاد.

وأناحت لي خبرة سبع سنوات من الممارسة المهنية في هذا المنصب كوكيلة للمدعي العام لدى المحكمة الإقليمية لداكار، حيث كنت مسؤولة عن تنفيذ السياسة الجزائية للحكومة، تطوير مهارات معينة في المسائل القضائية واكتساب معرفة متعمقة في مجالات محددة من القانون الجنائي والإجراءات الجنائية. وفي الواقع، فإن المحكمة الإقليمية التي لها اختصاص في مجال القانون العام، تقوم بالبت في جميع القضايا الجنائية والجنحية بما في ذلك القضايا المتعلقة بالقُصر). وفي إطار هذا المنصب، بالإضافة إلى واجباتي التقليدية، كنت أيضاً مسؤولة عن البت في القضايا المتعلقة بالأطفال.



إن قيامي بواجباتي المهنية وأدائها بكفاءة وحياد ونزاهة وإخلاص دفع السلطات القضائية العليا في بلدي إلى تعييني مندوبة للمدعي العام في محكمة بيكين - غويدياواي (ضاحية داكار). وأتاحت لي ثلاث سنوات قضيتها في هذا المنصب الفرصة لتطوير مهاراتي في إدارة أعمال المحكمة. وبالفعل، فإن مكتب المدعي العام هذا هو أهم مكتب للنائب العام في الدولة وفي إطار عملي كرئيسة لمكتب المدعي العام، قمت بتنسيق التحقيقات في أكثر من عشر وحدة من وحدات الشرطة والدرك في المنطقة. ثم قمت بإدارة جميع الإجراءات الجنائية بدءاً من استلام محضر التحقيق إلى إصدار الحكم.

بعد ذلك، تم انتدائي، بصفتي نائبة مدير مسؤولة عن الشؤون القانونية والعلاقات الدولية، في وحدة معالجة المعلومات المالية الوطنية (CENTIF)، ووحدة الاستخبارات المالية (CRF)، في السنغال، وهي وحدة إدارية، تحت إشراف وزير الاقتصاد والمالية والتخطيط. ووحدة معالجة المعلومات المالية الوطنية هي الوحدة التنفيذية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي هذا المنصب، كنت مسؤولة عن الإشراف على التحريات والتحقيقات، وصياغة التقارير التي تحتوي على أدلة، وإحالة القضايا إلى سلطات الإدعاء وأخيراً متابعة القضايا أمام المحاكم المختصة.

وفي نهاية فترة الانتداب الأولى هذه، عدت إلى الولاية القضائية لشغل منصب وكيل المدعي العام في محكمة الاستئناف في داكار (2009/09 - 2010/08). وبهذه الصفة، قمت بإدارة القضايا الجنائية خلال مرحلة الاستئناف، بما في ذلك القضايا الجنائية المعروضة على محكمة الجنايات.

ثم تمت ترقيتي إلى منصب نائبة المدعي العام للجمهورية في دائرة المحكمة الإقليمية في داكار (2010/08 - 2011/12). ويعتبر مكتب المدعي العام في محكمة داكار الإقليمية هو الأكثر أهمية من حيث حجم الدعاوى القضائية ومدى تعقيد القضايا التي يتم الفصل فيها هناك. ولما توليت مهام في هذا المنصب، أشرفُ على عمل نحو أربعين وحدة من وحدات الشرطة القضائية، وسبعة عشر نائباً للمدعي العام في الجمهورية.

وقد سمحت لي المهام المذكورة أعلاه بأن أكون على اتصال مباشر ومنتظم بسلطات التحقيق الجنائي، وأن أشرف على التحقيقات ومباشرتها، وأن أعد الملفات القضائية وأن أؤكد الاتهامات وأبررها بواسطة تقارير أو لوائح اتهامات إلى مختلف محاكم الحكم.

ثم قام وزير العدل بتعييني مستشارة فنية من الدرجة الأولى مسؤولة عن الشؤون الجنائية (2012/05-2013/03)، وانضمت إلى المستشارية حيث كان دوري يتعلق بالنظر والتفكير في تنفيذ السياسة الجنائية للحكومة، وتقديم مقترحات لإصلاح الجهاز القضائي ومساعدة الوزير في متابعة الإجراءات المفتوحة على مستوى النيابة العامة.

كما قامت وزارة العدل بانتدائي لدى وزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط حيث عُينت مديرة للوكالة القضائية للدولة (2013/02 - 2015/06). وبهذه الصفة، كانت لي صلاحية واختصاص في تسوية جميع قضايا التقاضي التي تكون الدولة فيها طرفاً في إجراءات قضائية أو تحكيمية وطنية ودولية. وهكذا كنت مسؤولة عن عرض المسألة على المدعي العام المسؤول عن الجرائم المرتكبة ضد الدولة؛ ومن أجل استرداد المبالغ المسحقة للدولة ومتابعة سير المحاكمات، وتوجيه الدفاع وتقييم مدى ملاءمة ممارسة سبل الانتصاف.



وفي وقت لاحق انضمت إلى المحكمة العليا في السنغال (2015/10 – 2017/09) كمستشارة للاستفتاء. وتعتبر المحكمة العليا بصفقتها أعلى هيئة قضائية، مختصة على وجه الخصوص، بالبت، أولاً وأخيراً، في إساءة استعمال السلطة من قبل السلطات الإدارية وبجالات الاستئناف المتعلقة بالنقض ضد الأحكام و الأحكام النهائية الصادرة عن جميع المحاكم، وكذلك طلبات إعادة المحاكمة، وطلبات الإحالة من محكمة إلى أخرى، ولوائح القضاة، وسوء السلوك القضائي وتعارض الأحكام القضائية وملاحقات قضائية ضد القضاة وبعض الموظفين.

وأسهمت تجرّبي القضائية في المحكمة العليا، بشكل تراكمي في الدائرة الجنائية والدائرة الإدارية، في نظري، في تطوير حس المنهجية والتنظيم لدي، بل وفي المقام الأول، من حيث تعميق الشعور بالدقة والانضباط والكفاءة في كتابة التقارير، ومشاريع الأحكام، والأحكام.

وفي أيلول/سبتمبر 2015، تم تعييني في وزارة العدل للاضطلاع بمسؤوليات مديرة ديوان الوزير، قبل ترقيتي، بعد شهرين لكي أتولى منصب الأمانة العامة لوزارة العدل، وهو المنصب الذي ما زلت أشغله حتى اليوم.

وبصفتي أمانة عامة لوزارة العدل، فإنني مسؤولة، في جملة أمور، عن تنسيق أنشطة مختلف إدارات الوزارة، التي أسهر على سير عملياتها على النحو الصحيح، وإعداد ورصد تنفيذ القرارات الوزارية. وبهذه الصفة، وكجزء من أنشطة مديرية حقوق الإنسان ومديرية الشؤون الجنائية والعفو، عكفتُ على العمل بشكل مكثف على وضع مشروع مدونة الطفل من منظور إدخال أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في القانون المحلي السنغالي (1989) ووضع تشريع يجرّم الاغتصاب والميل الجنسي إلى الاطفال في السنغال.

وفضلاً عن ذلك فقد قمت بتنسيق إعداد التقارير الدورية للسنغال وتقديمها إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية بمعاهدة حقوق الإنسان (لجنة حقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب)، فضلاً عن التقارير الدورية الشاملة التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

في 26 نيسان/أبريل 2018، ولقد دافعت عن تقرير السنغال أمام لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

وأخيراً، أنا عضو في رابطة الحقوقيات السنغاليات، التي تضم المحامين والقضاة والمحضرين القضائيين، ويتمثل دورها في الدفاع عن حقوق المرأة ومكافحة العنف ضد المرأة.

وطوال حياتي المهنية، استفدت بانتظام من الترقية النظامية حيث ارتقيت إلى رتبة قاضية خارج التسلسل الهرمي، مما يسمح لي بتولي أعلى منصب قضائي في بلدي. وهذا يشهد لي بالكفاءة العالية والنزاهة كما أتخلى بالحياد والنزاهة مما يجعلني أتوفر على المؤهلات اللازمة لشغل منصب قاضية في المحكمة الجنائية الدولية.

ونتيجة لذلك، يقدم طلبي وفقاً للإجراءات الوطنية لاختيار المرشحين لشغل أعلى منصب قضائي في بلدي، أي أنه عندما يتم تلقي إشعار بشغور منصب، فإن التوزيع على أوسع نطاق ممكن ومضمون، ثم تتلقى إدارة الخدمات القضائية التابعة لوزارة العدل ملفات الترشيح، التي تقوم باستعراضها وتقتراح، بموافقة وزير العدل، المرشح الذي يستوفي الشروط المطلوبة وأفضل المواصفات.



وإن سنوات خبرتي في المجال القضائي والإداري، وكفاءتي في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، تدفعني إلى الاعتقاد بأنني أتوفر على كل المهارات والقدرات المطلوبة بموجب الفقرة 3 من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

وأخيراً، أتعهد بأن أكون متفرغاً تماماً لأداء هذه الواجبات عندما يتطلب الأمر القيام بعمل المحكمة.

---

